انطلاق برنامج «نقطة بداية» لتمكين القيادات النسائية

احتضن مركز طرابلس للأعمال التابع لبلدية طرابلس المركز انطلاق برنامج «نقطة بداية» للتطوير الشخصي، الذي ينظمه مكتب وزير الدولة لشؤون المرأة بالشراكة مع منظمة أطوار للأبحاث والتنمية المجتمعية، وبإشراف من عضو المجلس البلدي ومسؤولة ملف الثقافة والتنمية «لطفية الطبيب» وحضور مستشارة الوزيرة «إسراء البكوش».

ويستهدف البرنامج مسؤولات وموظفات مكاتب دعم وتمكين المرأة بالوزارات والجهات التابعة لرئاسة الوزراء، من خلال سلسلة من الأنشطة التدريبية المتخصصة التي تركز على بناء الثقة، وتنمية المهارات القيادية، وتعزيز التواصل والتشبيك المهني، بما يسهم في إعداد قيادات نسائية أكثر قدرة على صناعة التغيير والمشاركة الفاعلة في مسارات التنمية المستدامة.

التحضيرات للعدد الأول من مجلة «قضايا اجتماعية»

ناقشت لجنة مجلة «قضايا اجتماعية» الصادرة عن مركز الدراسات الاجتماعية، بمكتب اللجنة العلمية، برئاسة رئيس اللجنة العلمية ورئيس تحرير المجلة وحضور أعضاء اللجنة، عدداً من الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، في مقدمتها استكمال المراجعة النهائية للعدد الأول من المجلة، والمقرر صدوره خلال شهر يونيو الجاري، وذلك بعد توقف دام قرابة 11 عاماً.

وتم خلال اللقاء تناول آلية العمل خلال المرحلة المقبلة، وتوزيع المهام والمسؤوليات بين أعضاء اللجنة وفقاً لتخصصاتهم العلمية، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء وضمان انتظام صدور المجلة وفق المعايير العلمية المعتمدة، وتحديد منتصف شهر نوفمبر المقبل موعداً نهائياً لاستلام المواد العلمية والبحوث والدراسات.

كتبت / فتحية حسن

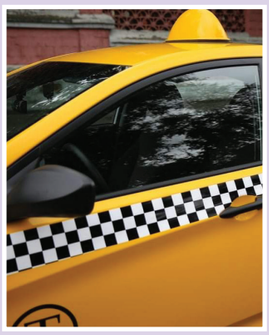

مراهقة اضطرت إلى سرقة سيارة أجرة هرباً من اعتداء السائق عليها

في ظل اختلال خطير بالمنظومة التربوية

هل أصبحت سيارات الأجرة تشكل خطراً على المراهقات ؟

أين تكمن الجريمة؟ هل في واقعة الاعتداء على مراهقة والمساس بحقها كفتاة لها حقوق التنقل واستخدام الركوبة العامة دون تعرضها لأي ضرر، أم في استخدامها وسيلة النقل أداة للهروب من الاعتداء ليقع الحادث ويكون عنوانه جريمة أو قضية تحمل هوية الفاعل كونها مراهقة، واللوذ بالفرار كونه مخرجًا من واقعة ضحيتها هي ذاتها؟ بعد أن باتت السيارة المربع الآمن لها من توحش بعض السائقين واستخدام سياراتهم الآجرة فخًّا لأفعال وممارسات منافية للأخلاق ومخالفة للقانون.

من هنا يفترض علينا أن نبدأ من حق الإنسان في الحركة والتنقل إلى أن نصل إلى عدم التعرض للمراهقين والقصّر، واحترام الآداب العامة والحفاظ على كرامة الإنسان، وصولًا إلى أبعاد القضية وتأثيراتها على المجتمع وإعادة الثقة في مزاولي أنشطة الحركة وأصحاب سيارات الركوبة العامة.

بعض السائقين لا يتقيدون بالضوابط الأخلاقية قبل القانونية، وآخرون يحولون نشاطهم إلى وسائل إيقاع بالآخرين، وزبائن يرون بأن (التكسي) حلًا لمشاكلهم في صعوبة التنقل، من هم الضحية عندما نقف أمام قضية ليست اجتماعية فقط، بل هي أذى مادي ومعنوي.

تفاصيل القضية

أفاد قسم الإعلام الأمني بمكتب العلاقات العامة التابع إلى مديرية أمن طرابلس بأن مراهقة سرقت سيارة ولاذت فراراً بعد الاعتداء عليها من قبل السائق، وفق ما أفاد به مكتب البحث الجنائي.

وأكد المصدر ضبط المتهمة والمركبة المسروقة بعد تعرضها لحادث مروري، حيث اعترفت المتهمة بسرقة المركبة بعد تعرضها للاعتداء من قبل السائق، حيث تبين أن المتهمة قامت بسرقة السيارة والفرار بها أثناء نزول السائق إلى أحد المحال التجارية.

هذا ما كشفت عنه المصادر المسؤولة حول هذه القضية، أما ملابساتها فلا تزال قيد ملفات التحقيق، وبدورنا اطلعنا على عديد الآراء والتعليقات من بعض المواطنين، والتي سجلت حالات متباينة وآراء مختلفة بين الاستهجان والاستغراب، وتكذيب الاعترافات من قبل الضحيتين (المراهقة والسائق).

الأستاذة «مريم محمد» - اختصاصية اجتماعية

بشكل عام تعد مثل هذه القضايا من القضايا الاجتماعية استنادًا إلى السلوك والتصرفات واستخدام وسائل متاحة للقيام بالاعتداء، سواء كان من الطرف الأول وهو السائق، ولم يذكر نوع الاعتداء هل هو لفظي أو جسدي أو عملية تحرش أو ضرب أو إهانة أو ابتزاز وغيرها من الاعتداءات، وأيضًا الاعتداء الذي قامت به المراهقة في سرقة السيارة وإتلافها وإلحاق الضرر بالسائق وتعرضه للخسارة المادية والضرر المعنوي في التشهير إن لم يثبت عليه الاعتداء على المراهقة.

من منظور اجتماعي يتضح لنا أن هناك خللًا أخلاقيًا يعزى إلى المنظومة التربوية في عدم احتضان المراهقين والسماح لهم بالتجول دون مرافقة أولياء أمورهم، وإن كان القانون يسمح بذلك، فلا بد أن تكون هناك رعاية أسرية وحماية لهذه الشريحة التي قد لا تطال بعض أفعالهم القانون.

الأستاذة «أحلام منصور» - ناشطة حقوقية : -

بداية.. يعد الطرح قاصرًا إذا لم يتم تدارك كافة الجوانب المتعلقة بالقضية، هناك مراهقة ويوجد تعدٍّ على حريتها، سواء تم السماح لها بالتنقل بمفردها أم لا، وفق الحقوق العامة وحق التنقل، لا يمكن إجبار الأهل على مرافقة أبنائهم المدركين أثناء تحركهم أو تنقلهم، ولا يعطي ذلك مبررًا للتعدي على المراهق وإلحاق الضرر به، وهذا حق يتمتع به أي إنسان في أن ينعم بحياته طالما لا يقوم بضرر نفسه أو الآخر.

اشراقة

عاطف خترش

السَّاسة والمجتمع

في خضم الحديث لدى الشارع الليبي وما آلت إليه الأوضاع من تقلبات مستمرة ومراحل إنتقالية وعدم إستقرار سياسي وأمني، يتم التطرق والحديث بين أوساط المجتمع الليبي والجزم على أنه ليس هنالك أي خلاف بين أبناء هذا الشعب، بالعكس تماماً ما يزال التآلف والتعاضد ومزال الترابط موجوداً. إذاً فإن الخلاف بين السَّاسة الذين يمثل البعض منهم فئات الشعب، ونراهم عبر الشاشات المتلفزة يتنابزون ويطعنون بعضهم بعضاً، والإيحاء في رسم مشكلة كبيرة للرأي العام بوجود الخلافات والمشاكل، وهول الأمر لِحدوث شلخ كبير ومعضلة صعبة لا يمكن حلها. وبطبيعة الحال إن المجتمع الليبي مترابط جداً شرقاً وغرباً وجنوباً، ولكن هنالك مشكلة كبيرة يستخدمها البعض، هي مساهمة وسائل الإعلام في نشر الخلافات على ألسنة الساسة الذين يتكلمون بإسم الشعب الليبي، حتى ذهب بعضهم للحديث عن التقسيم دون الرجوع للتصويت. أبناء المجتمع الليبي كفروا أصلاً بالسياسة بعدما جربوها وجعلتهم في الطوابير العديدة لساعات طويلة جداً وحدوث الأزمات.

المجتمع الليبي بطبيعته متسامح، يملك الطيبة والكرم، وهذا ما جاء على لسان أغلب العمالة الوافدة الذين جاؤوا وعملوا في ليبيا. هذا الانقسام الذي يتكلم عنه الجميع هو انقسام سياسي ليس إلا، ومما زاد الطين بلة هو السِّباب والتراشق بالكلمات الجارحة عبر التلفاز والتكلم بإسم إقليم من الشعب الليبي. وعلى سبيل المثال هنالك كلمة متداولة داخل المجتمع عندما يتم الحديث عن الأزمة الليبية: (حتى في مربوعة نحلوها مشكلة ليبيا)، أي بمعنى أن الأمر سهلٌ للغاية وليس بذلك الإشكال الكبير الذي يصوره الساسة في أذهان الناس. فوجود حكومتين في البلاد أمر غير محمود، وانقسام سياسي فقط، أما المجتمع الليبي مجتمع واحد مترابط ومتجانس تربطه القيم والعادات والتقاليد والاحترام المتبادل، تربى على معارك الجهاد وشيخ الشهداء عمر المختار ومعركة القرضابية ومحب بعضه لبعض، فهذا التماسك لابد من الحفاظ عليه مهما افتعل الساسة وشتم بعضهم كلٌ بلهجته، وكلٌ يمثل نفسه فقط لا يمثل فئة من المجتمع الليبي.

لوحة

منال البوصيري

طلاق يبدأ بإشعار!

منذ سنوات، وفي غمرة تحقيقاتي الاجتماعية لمجلة «سنا» سابقاً و«الليبية» حالياً، تناولتُ قضية باتت تشغل الكثيرين، وهي تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على العلاقات بين الزوجين. في ذلك الوقت حاولتُ تسليط الضوء على الأبعاد السلبية والإيجابية لهذه المنصات على استقرار أسرنا، واليوم أجدني أعود لأتأمل معكم في هذه القضية التي لا تزال تلامس واقعنا أكثر من أي وقت مضى.

كم مرة تكرر أمامك مشهد لزوجين يجلسان في مكان واحد، بينما يغرق كل منهما في عالمه الافتراضي؟ هذا ما يمكن وصفه بـ«الخرس الزوجي» والتباعد العاطفي .. فالساعات الطويلة التي نقضيها بين فيسبوك وتيك توك وغيرهما من المنصات تخلق عزلة داخل البيت الواحد، وتضعف لغة الحوار المباشر التي تعد شريان الحياة الزوجية.

ولعل من أخطر ما تفرزه هذه المنصات ما يمكن تسميته بـ المقارنات الزائفة .. فحسابات المشاهير وصناع المحتوى تقدم صوراً لحياة تبدو مثالية وخالية من المشكلات، بينما تكون في كثير من الأحيان بعيدة كل البعد عن الواقع. هذه الصور قد تولد شعوراً بعدم الرضا عن حياتنا وظروفنا، وتدفع البعض إلى مقارنة واقعهم بما يشاهدونه يومياً، ناسين أن السعادة الحقيقية لا تكمن في الكمال المصطنع، بل في تقدير ما نملك.

أما «إفشاء الأسرار والخصوصية»، فقد أصبح ظاهرة مقلقة في زمن المشاركة المفرطة. فبدلاً من أن تبقى الخلافات الأسرية والتفاصيل الخاصة داخل جدران المنزل، نجدها تتحول إلى منشورات وتعليقات وفضفضة على المجموعات الافتراضية. ومثل هذا السلوك لا يهدد خصوصية الأسرة فحسب، بل يهدم الثقة بين الزوجين ويفتح المجال أمام تدخلات قد تزيد المشكلات تعقيداً.. ولا يمكن تجاهل خطر «الخيانة الإلكترونية»، التي أصبحت أحد التحديات الحقيقية التي تواجه العلاقات الزوجية. فسهولة التواصل عبر المنصات المختلفة قد تفتح الباب أمام علاقات أو صداقات تتجاوز الحدود المقبولة، وهو ما ينعكس سلباً على استقرار الأسرة ويزيد من حجم الخلافات بين الأزواج.

أنا هنا أدعو للتأمل في واقعنا الرقمي، وفي الكلفة التي ندفعها أحياناً من دفء بيوتنا واستقرار أسرنا مقابل ساعات طويلة نقضيها خلف الشاشات. كما أنها دعوة إلى نشر الوعي بأهمية الحفاظ على الحوار والتواصل الحقيقي بين الزوجين، وإلى الاستعانة بالأخصائيين في العلاقات الأسرية عند الحاجة، من أجل إعادة بناء جسور التواصل التي هدمتها الشاشات، قبل أن نفقد أثمن ما نملك: استقرار الأسرة وسكينتها.

إعداد/ محمد جمعة عطية

مساعد مدير إدارة الإعلام والتوعية الضمانية :

إستراتيجية العمل الضماني تتمحور حول بناء منظومة متكاملة

متطلبات المرحلة تفرض تطبيق استراتيجية تعيد تشكيل الوعي المهني بشكل يربط بين المعرفة والتطبيق

ملتقى مسؤولي الشؤون الضمانية بسهل الجفارة خرج بتوصيات بناءة .. والاستمرار في متابعة تنفيذها منطلق لتحقيق نجاحات كبرى

هل يمكن تطوير العمل الضماني دون وعي مهني عميق يواكب تعقيداته وتحدياته المتسارعة؟ وهل يكفي الالتزام بالإجراءات وحدها لضمان جودة الخدمات وصون حقوق المضمونين، أم أن المرحلة تفرض فهمًا أشمل يربط بين المعرفة والتطبيق، وبين النص والتنفيذ؟

في هذا السياق جاء ملتقى مسؤولي الشؤون الضمانية بسهل الجفارة ليطرح هذه التساؤلات على طاولة النقاش العملي، ويحاول تقديم إجابات من الميدان عبر حراك مهني يعكس تحولًا واضحًا في إدراك طبيعة العمل الضماني ومسؤولياته، حيث لم يعد تطوير الأداء خيارًا مؤجلًا، بل ضرورة ملحة تفرضها متطلبات المرحلة وأداة استراتيجية تعيد تشكيل الوعي المهني وتدفع نحو تطبيق أكثر دقة وانضباطًا للإجراءات.

تحول نوعي

وفي هذا الصدد، أكد «خالد أوريث» مساعد مدير إدارة الإعلام والتوعية الضمانية، أن المرحلة الراهنة تتطلب وعيًا مهنيًا متقدمًا قائمًا على الفهم الدقيق للإجراءات والاستيعاب الكامل لمسؤولية العمل الضماني.

وأشاد «أوريث» بالحضور في الملتقى، والذي وصفه بالنوعي، والدال على أن الشؤون الضمانية باتت أكثر إدراكًا كما أشار إلى اعتماد المقاربة العملية المباشرة للملتقى "حيث تم الانتقال من عرض التعليمات إلى تفكيكها وتطبيقها على الواقع العملي، مع التركيز على التفاصيل الدقيقة التي تصنع الفارق في جودة الأداء وتبسيط الإجراءات وتوحيد تفسير التعليمات"، معتبراً إياه أحد أسباب النجاح.

خطوات عملية

وتطرق «خالد أوريث» إلى أبرز التحديات التي تم طرحها من قبل المشاركين، من قبيل تأخر استكمال المستندات وصعوبات إدخال البيانات وضعف التنسيق، مضيفاً بأن معالجة هذه التحديات تمت وفق منهج عملي قائم على تقديم حلول واضحة قابلة للتنفيذ.

بيد أنه شدد على ضرورة ضمان استمرارية تنفيذ التوصيات الناتجة عن هذا الملتقى، في صوغ منظومة متابعة مستمرة تقوم على التوعية المصاحبة وإصدار أدلة إجرائية واضحة وتفعيل قنوات الدعم الفني.

مستقبل مبشر

ونوّه مساعد مدير إدارة الإعلام والتوعية الضمانية بأهمية الدور الذي تضطلع به التغطية الإعلامية في صناعة الوعي المهني، مؤكداً أن إستراتيجية العمل الضماني تتمحور حول بناء منظومة ضمانية أكثر تكاملًا يكون فيها الوعي المهني عنصرًا حاسمًا في تحسين الأداء وتسريع الإجراءات وتعزيز الثقة.

وأكد أن "هذا الحراك المهني يشي بمستقبل يؤسس فيه لبناء منظومة ضمانية، ويكون الاستثمار في الإنسان محوره الرئيس.

نعتمد مقاربة عملية تركز التفاصيل الدقيقة وتنتهة تبسيط الإجراءات